الجدار القاتل وآثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني
(دراسة في إطار القانون الدولي العام) *

د. موسى الدويك **

* تاريخ التسليم: 25/ 2/ 2014م ، تاريخ القبول: 12/ 7/ 2014م.
** أستاذ المشارك في القانون الدولي/ رئيس قسم القانون العام/ كلية الحقوق/ جامعة القدس.

ملخص:

لقد دأبت إسرائيل منذ قيامها، وحتى يومنا هذا، باستخدام أبشع الوسائل والأساليب المخالفة للقانون الدولي؛ لترهيب الشعب الفلسطيني، ودفعه لترك أراضيه؛ لكي تجسد على أرض الواقع المبدأ الذي رفعته الحركة الصهيونية منذ البداية (أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض) فارتكبت الكثير من المذابح، وصادرت الأراضي، وزرعتها بالمستعمرات والمستعمرين، حيث كان من بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الغاية السابقة، الشروع ومنذ عام 2002، بإقامة جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي كان له آثاراً كارثية سلبية على المواطن، والشعب الفلسطيني، في المجالات كافة، وبخاصة الاقتصادية.

ولتفصيل كلّ ما سبق فقد قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، وعده مطالب **وذلك على النحو الآتي**:

- المبحث الأول: الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطينيّ
  - المطلب الأول: أثره على الجانبين الصناعي والتجاري.
  - المطلب الثاني: أثره على الزراعة، والعمالة الفلسطينية.
- المبحث الثاني: أثره السلبي على المواطنين الفلسطينيين.
  - المطلب الأول: آثاره الاقتصادية السلبية على مواطني الضفة الغربية.
  - المطلب الثاني: آثاره الاقتصادية السلبية على المواطنين المقدسيين.
- خاتمة، وتوصيات.

The Lethal Wall and Its Negative Economy Impact on the Palestinian People A Study on Public International Law

Abstract:

Since its establishment, Israel has persisted to use hideous violations of international law to terrorize the Palestinian people to drive them off their land so as to realize the Zionist motto: «A land without people for people without land». To realize this, it committed numerous massacres, confiscated land to colonize it with settlements and settlers. One of its means to achieve this aim was to construct the racial segregation wall in 2002 on the Occupied Palestinian Territory. This has had a disastrous impact on the Palestinian people.

This study is divided into two parts, first, the negative impact of the lethal wall on Palestinian economy and second, its negative effect on Palestinian civilians. At the end of the paper there is a conclusion with results and recommendations.

خطة الدراسة:

على الرغم من مضي أكثر من عقد من الزمن على شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار القاتل[1] على أراضي الضفة الغربية المحتلة، إلا أن آثاره السلبية على الوطن، والمواطن الفلسطيني لازالت تتفاقم يوما بعد يوم، مما يصعب معه الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت– ولا زالت تلحق– بالمواطن، والاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ومع ذلك، فسوف نحاول من خلال هذه الدراسة أن نسلط الضوء على الآثار الكارثية لهذا الجدار من الناحية الاقتصادية، مما قد يساعد بإعداد ملف قانوني، واقتصادي يضع مؤشرات لحجم التعويض عن الإضرار التي تسبب بها الجدار القاتل للمواطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية المعترف بها حديثا بأغلبية ساحقة من الدول أعضاء المجتمع الدولي، لكي يكون جاهزاً عند البدء بمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

وبما أنني قد تناولت بالدراسة والبحث في بحث سابق لي (وهو قيد التحكيم والنشر) الآثار السلبية للجدار القاتل والجوانب الاجتماعية النفسية، الصحية، التعليمية، الحضارية للشعب الفلسطيني، لذا سوف أتناول في هذه الدراسة، الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية، وما ألحقه ويلحقه من أضرار اقتصادية على مواطني الضفة الغربية.

بناء على ما سبق فإنني سأقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين يحتوي كل منهما على مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- ♦ المبحث الأول: الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني:
  - المطلب الأول: أثره على الجانبين الصناعي والتجاري.
  - المطلب الثاني: أثره على الزراعة، والعمالة الفلسطينية.
- ♦ المبحث الثاني: أثره السلبي على المواطنين الفلسطينيين.
  - المطلب الأول: آثاره الاقتصادية السلبية على مواطني الضفة الغربية.
  - المطلب الثاني: آثاره الاقتصادية السلبية على المواطنين المقدسيين.
- ♦ خاتمة، وتوصيات.

المبحث الأول ـ الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني:

المطلب الأول ـ أثره على المجالين الصناعي والتجاري:

لقد ظهر أثر الجدار السلبي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني الكلي، من خلال تأثيره على المنشآت الاقتصادية والصناعية الفلسطينية، والموارد الاقتصادية والإنتاجية للشعب الفلسطيني.فالجدار، يعرقل تطوّر كثير من المنشآت، حيث يقف عائقا أمام إمكانية تحرك المصانع والمنشآت بحرية، لتسويق منتجاتها وتوريدها إلى كامل الأراضي الفلسطينية[2]، فقد كانت الأسواق المحلية الفلسطينية قبل بناء الجدار تعتمد اعتماداً كبيراً على المستهلكين الإسرائيليين، في المناطق الشمالية من الضفة الغربية[3]، كما أن أسلوب استخدام النقل من مؤخرة شاحنة إلى أخرى، جعل من نقل السلع بين المناطق الواقعة خارج الجدار، وتلك الواقعة داخله، مكلفة ومرهقة[4].

إضافة إلى ما سبق، فإن الجدار القاتل سيؤدي إلى تعذر الوصول إلى الأسواق الخارجية أيضا بأقل التكاليف، وبالتالي ستصبح السوق الفلسطينية– كما حدث في حقبة ما بعد عام 1967 رهينة للأسواق الإسرائيلية المنافسة، كما سيصبح استيراد السلع الأجنبية، محصورا بين الإسرائيليين، مما سيجعل من خيار الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل امراً صعباً[5]، وهو ما يظهر الرغبة الإسرائيلية الحقيقية من بناء الجدار القاتل، وهو ضم أكبر نسبة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل.[6]

وفي دراسة عن الأثر الاقتصادي السلبي للجدار القاتل، أجرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في وقت مبكر، تبين منها أن الجدار القاتل يهدد نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه يؤدي إلى تدمير نحو 200 منشأة تجارية وصناعية، وتسريح 46% من العمال، بالإضافة إلى أن 49% من المنشآت التجارية والصناعية القائمة في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية تفكر، ولديها النية بالإغلاق، والتوقف عن العمل في ظل استمرار بناء الجدار، وتشكل هذه المنشآت ما نسبته 12.6% من مجموع المنشآت التجارية والصناعية في المنطقة[7]، كما أدى بناء الجدار القاتل إلى عزل كثير من المنشآت الصناعية داخله، أي ما بين الجدار، والخط الأخضر، وقد بلغ عددها 750 منشأة، منها 430 منشأة في محافظة طولكرم وحدها، وأشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في مطلع آب من عام 2004، أن مجموع المنشآت الاقتصادية التي هدمت بلغ 573 منشأة، منها 551 منشأة، تهدمت بشكل كلي، كما أن (960) منشأة أغلقت، منها (952) أغلقت بشكل نهائي،[8] وقد بلغ عدد المنشآت التي أغلقت أبوابها منذ البدء في بناء الجدار القاتل عام 2002 وحتى عام 2006 (1702) منشأة تقع في شمال الضفة الغربية المحتلة،

(245) منها تقع في وسط الضفة الغربية، و (127) منشأة تقع في جنوب الضفة الغربية المحتلة[9]، وخلصت بعض المصادر بأن أثر سياسة الإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني ستؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية بنسبة 30%، في حالة استمرار منع إسرائيل دخول المواد الخام اللازمة للصناعة الفلسطينية.[10]

المطلب الثاني ـ أثره على الزراعة، والعمال الفلسطينيين:

لم يقتصر الأثر السلبي للجدار القاتل على المجالين الصناعي والتجاري في الاقتصاد الفلسطيني بل امتد ليطال عماد الاقتصاد الفلسطيني؛ وهي الزراعة، حيث أدى بنائه إلى تدمير القطاع الزراعي الفلسطيني؛ وذلك من خلال تدميره، ومصادرته عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة[11]، بالإضافة إلى إصدار الحكومة الإسرائيلية، وفي وقت مبكر من الشروع في بناء الجدار القاتل، أربعة أوامر عسكرية بتاريخ 2 و 7 تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2003، تعلن فيها بأن الأراضي الفلسطينية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، هي منطقة مغلقة، ووضعت (نظام التصاريح) المرهق من أجل الدخول إليها، وأعلنت بأن هذه التصاريح لا تشكل إثباتا لملكية الأراضي الواقعة خلف الجدار[12]، ويقع على عاتق المالك الفلسطيني إثبات إقامته الدائمة في تلك المنطقة ليتمكن من الحصول على التصريح.

وبما أن مالكي الأراضي الزراعية الواقعة في المنطقة المغلقة يعتمدون على العمال لمساعدتهم في زراعتها، وجني محصولها، والذين هم عادة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاما، الذين ترفض طلباتهم في الحصول على التصاريح، وتعطى فقط إلى ملّاك تلك الأراضي[13]، الذين لا يتمكّنون وحدهم من استغلالها، مما نجم عنه مزيد من الصعوبات الاقتصادية لهم، وتسبّب بزيادة نسبة البطالة للعمال الفلسطينيين[14]، لاسيما في المحافظات الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، التي يقع فيها نحو 40% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية[15].

وقد أثر نظام التصاريح هذا، بشكل حاد أيضا على انتقال العمال الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر، حيث أصبحت إسرائيل تتحكم بعدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول، وبما يحقق مصلحتها فقط، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني[16]، كما أدى إلى التهجير البطيء، والقسري للمواطن الفلسطيني إلى داخل الوطن وخارجه، نتيجة لفقده لأرضه وعمله وسكنه[17]، وبخاصة أن معدل الزيادة السكانية في الأراضي الفلسطيني المحتلة يبلغ 2.5–3% سنوياً[18].

لذلك فقد ذهب خبير القانون الدولي الفلسطيني، وعضو هيئة الدفاع القانوني

الفلسطيني أمام محكمة العدل الدولية الأستاذ الدكتور أنيس مصطفى القاسم إلى عدّ ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي وتدمير ما عليها من مزروعات هو (بمثابة جريمة إبادة للجنس البشري) أو على الأقل الشروع فيها، إذ لا يشترط في الإبادة أن تكون آنية، كما لا يشترط في السم أن يقتل في الحال، وإنما يكفي أن يؤدي إلى ذلك في سياسة متعمدة، وخطوات تنفيذية توصل إلى ذلك، وهي الإغلاق، والقيود الصارمة على التحرك والتنقل، وتدمير مصادر الرزق، والتحكم في الماء»[19].

المبحث الثاني ـ "الأثر الاقتصادي السلبي للجدار القاتل على المواطن الفلسطيني":

سوف أتحدث في هذا المبحث أولا عن الأثر السلبي للجدار القاتل على مواطني الضفة الغربية المحتلة، وذلك في مطلبٍ أول، ثم أتحدث عن آثاره على المواطنين المقدسيين في مطلبٍ ثانٍ.

المطلب الأول ـ الأثر السلبي للجدار القاتل على مواطني الضفة الغربية:

بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي ألحقها بناء الجدار القاتل، بالاقتصاد الوطني الفلسطيني برمته، وبخاصة في الضفة الغربية المحتلة، فقد طالت آثاره، جوانب حياة المواطنين الفلسطينيين كافة، وقد يكون إعاقته لحرية الحركة لهم من أخطر هذه الآثار، ذلك لأنها قد أثرت على الحقوق الأخرى كافة[20]. من حقهم في فلاحة أرضهم، وحقهم في العمل، وحقهم في دخول عاصمتهم (مدينة القدس) ، عدا عن الأضرار المادية الأخرى التي لحقت بهم وبممتلكاتهم، **وذلك على النحو الآتي**:

أ. **آثاره على المزارعين**: يعتبر المزارعون الفلسطينيون من أكثر فئات المجتمع الفلسطيني تضررا من بناء الجدار؛ ذلك لان الأسر الفلسطينية تعتمد في دخلها على المصادر المحلية، وخاصة الزراعة.وتشير بعض الدراسات المتعلقة بالجدار القاتل أن (47.6%) من الأسر الفلسطينية قد فقدت مصدر دخلها المحلي، بسبب بناء الجدار القاتل، وكان التباين في هذا المجال ملحوظا بين مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة.[21]

ولعل السبب الرئيس لفقدان الدخل، هو اعتماد معظم الأسر الفلسطينية المتضررة على الأراضي الزراعية التي تم اقتلاع ما بها من أشجار مثمرة، خلافاً لأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والتي كانت تشكل مصدر دخلها المحلي[22]، يضاف إلى ذلك، أن الجزء المتبقي من أراضي المزارعين التي نجت من عمليات المصادرة فقد حالت السلطات الإسرائيلية دون زراعتها واستثمارها، وذلك من خلال منع المزارعين وأسرهم، وأدواتهم

الزراعية من دخولها بحرية، مما أثر على دخلهم بصورة ضارة، وعمل على تحويل كثيرين منهم من أسر منتجة إلى أسر تعتمد على الإغاثة والمساعدات[23]؛ فمحافظات جنين وقلقيلية وطولكرم أنتجت عام 2000 ما قيمته 200 مليون دولار من المنتجات الزراعية، أي ما يعادل 45% من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية جميعها، ولكن بعد بناء الجدار وما رافقه من قيود وعراقيل، فإنها لم تتمكن من إنتاج ما كانت تنتجه، وستنضم هي وغيرها من المدن والمحافظات الفلسطينية التي كانت تعتمد عليها الضفة الغربية في الغذاء إلى قائمة من يحتاجون إلى المساعدات الغذائية.[24]

ومن أجل إضفاء الطابع القانوني على إجراءاتها السابقة، تعرض وزارة الدفاع الإسرائيلية على مالكي الأراضي مبالغ محدودة على سبيل التعويض، لا تتناسب إطلاقا مع القيمة السوقية لهذه الأراضي[25]، علما بأن المواطنين الفلسطينيين، وبتشجيع من السلطة الوطنية الفلسطينية، يرفضون بشدة قبول مبدأ التعويض؛ لمساسه بكرامتهم ووطنيتهم.

ب. آثاره على العمال: يشكل العمل داخل إسرائيل مصدر دخل مهم لكثير من الأسر الفلسطينية، وخاصة في المناطق الحدودية، حيث تبين ان كثيراً من هذه الأسر انقطعت عن العمل في إسرائيل بسبب بناء الجدار القاتل، وبخاصة العمل غير المنظم، وبدون تصاريح عمل[26]. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أن محافظة جنين كانت الأكثر تأثراً بالانقطاع عن العمل في إسرائيل، يليها محافظات بيت لحم وسلفيت، وقلقيلية، ورام الله، وأخيرا أريحا، نظرا لعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل بديلة وكافية لاستيعاب العاطلين عن العمل.[27]

كما أصبح الفلسطينيون يواجهون صعوبة اكبر في الوصول إلى سوق الوظائف الموجودة خارج الجدار، نظرا لحاجتهم إلى تصاريح مسبقة من سلطات الاحتلال للدخول إلى المناطق المغلقة، أو الخروج منها.لذا فقد قام على الأقل 23.6% من الذين يعيشون غربي الجدار بتغيير عملهم كليا مقارنة بنسبة 21.7% من الذين يعيشون شرقي الجدار[28].

لقد نجم عن إقامة الجدار عدة آثار سلبية أخرى منها؛ تعرض عدد كبير منهم للطرد نتيجة طول فترة غيابهم عن العمل[29]، وبالتالي لجوء إسرائيل إلى الاستعانة بعمال أجانب ليحلو مكانهم، كما الحق الجدار الضرر أيضا بالسلطة الوطنية الفلسطينية، نظرا لخسارتها لجزء من مواردها المرتبطة بفترات اشتغال العمال، وما يستحقونه من مدخولات عن أعمالهم في إسرائيل، وهذا أدى إلى تناقص حصيلة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.[30]

ت. الحرمان من دخول مدينة القدس: أدى بناء الجدار القاتل إلى تقيّيد حرية مواطني الضفة الغربية في دخول المدينة المقدسة، حيث أقامت السلطات الإسرائيلية 12

نقطة عبورية تربط الضفة الغربية المحتلة بمدينة القدس، ويسمح لحاملي التصاريح من مواطني الضفة الغربية بالدخول إليها باستخدام أربع نقاط منها فقط، [31] وتشبه هذه النقاط الأربع المعابر الحدودية، ويخضع مواطني الضفة الغربية الداخلين منها إلى تدقيق امني معقد.[32]

عمل الجدار القاتل على تقسيم محافظة القدس إلى ثلاثة مقاطع معزولة بعضها عن بعض من جهة، وعن باقي مدن الضفة الغربية ومحافظاتها من جهة أخرى، حيث عزلت البلدة القديمة، مع مجموعه من الأحياء المحيطة بها عن أي امتداد وتواصل مع الأراضي المحتلة.كما فصل الجدار القاتل الأحياء والضواحي الشرقية للمحافظة عن المدينة، وأحيط بحواجز ونقاط تفتيش من كل الجهات، وانقطع التواصل مع القرى والبلدات في الشمال، والشمال الغربي من المحافظة[33].

لقد ترك الجدار القاتل تأثيرات سلبية على العائلات والأسر الفلسطينية على جانبي الجدار، حيث لم يراع مساره، الذي أعدته الحكومة الإسرائيلية وصادقت عليه في مطلع عام 2002، التشابك الجغرافي، وعلاقات المجتمع الواحد لسكان المحافظة[34]، حيث حرم أكثر من 200 ألف من سكان ضواحي المدينة من دخولها، عدا عن باقي مواطني الضفة الغربية المحتلة[35].

ث. الأضرار المادية والمعنوية الأخرى: قد يكون الفقر من أبرز الآثار السلبية التي ألحقها بناء الجدار القاتل بمواطني الضفة الغربية، بشرائحهم كافة من مزارعين، وتجار،[36] وموظفين وغيرهم، مما ولد لديهم الشعور بالإحباط، إلا أن ذلك أدى إلى ابتداع الأسر الفلسطينية لعدة وسائل تمكنها من التغلب على ظروفها الصعبة، ومنها التوفير في استخدام الكهرباء والماء والنفقات.وقد أدى ذلك إلى التغيير في بعض العادات الاجتماعية، من خلال الاختصار في النفقات المترتبة على الزيارات والمناسبات الاجتماعية، بما في ذلك نفقات التعليم؛ حيث عمدت بعض الأسر (وخاصة في منطقة الجنوب) إلى تأخير دخول أبنائهم للمدارس لمدة سنة/ للعمل على توفير مصروف سنه دراسية كاملة[37].

أما المرأة فقد ساهمت في مواجهة الفقر الناجم عن الجدار القاتل، من خلال مساهمتها في الإنتاج بالقيام بأعمال إنتاجية داخل المنزل كالحياكة، والتطريز، وتغليف المواد الغذائية، بل والعمل لدى بعض المصانع الواقعة في مناطقهم السكنية، ومن لم تتمكن منهن من العمل عملت على بيع حليها وذهبها لمواجهه متطلبات الحياة.[38]

بالإضافة إلى الفقر، الحق الجدار إضرارا مادية بهم وبممتلكاتهم، نتيجة لردة الفعل الإسرائيلية على أعمال المقاومة والاحتجاجات الأسبوعية واليومية على بناء الجدار القاتل،

من تحطيم لزجاج المنازل،[39] وإطلاق النار على خزانات المياه، وتعمد استخدام القوات الإسرائيلية للمواد الكيماوية، والمياه العادمة، وتوجيهها للمتظاهرين وداخل المنازل[40]، كما حصل وبصورة متكررة في قرية النبي صالح، حيث تم توثيق ذلك من قبل مؤسسة الحق الفلسطينية.

المطلب الثاني ـ الأثر السلبي للجدار القاتل على المواطنين المقدسين:

بعد أن انتهت حرب عام 1967، باحتلال إسرائيل لمدينة القدس العربية، بدأت إسرائيل بخطواتها المتلاحقة لتهويد المدينة، ومحو طابعها العربي والإسلامي، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من اليسار واليمين على ذلك، فوضعت اللجنة الوزارية لشؤون القدس سياسة واضحة لإسرائيل؛ وهي الحفاظ على نسبة مئوية لسكان (المدينة الموحدة) من اليهود والعرب ب 78% يهود مقابل 22% عرب.وبناء على ذلك اتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسة تقوم على المزج بين الترغيب والترهيب من اجل حمل المواطنين المقدسين على تركها، مما أدى في مرحلة ما إلى هجرة ونزوح الآلاف من سكانها[41]، وقد تزامن ذلك مع اتخاذ إسرائيل سلسلة من الإجراءات العملية لتجسيد دمج الشطرين الغربي والشرقي من المدينة المقدسة تمهيدا لضمها، مثل: إلغائها للقضاء، والإدارة العربية للمدينة، وحل مجلسها البلدي[42].

ولإضفاء الطابع القانوني على إجراءاتها السابقة، فقد اقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في عام 1980، القانون الأساس بشان القدس، عاصمة لدولة إسرائيل،[43] والذي رفضه المجتمع الدولي، ممثلا بهيئة الأمم المتحدة وذلك بإصدار مجلس الأمن الدولي لقراره رقم 478 (1980م) [44].

لقد جاء القرار الإسرائيلي ببناء الجدار القاتل في أراضي الضفة الغربية، وحول مدينه القدس لكي يحقق ما لم تستطع تحقيقه الإجراءات السابقة طوال ستة وأربعين عاماً، وذلك من خلال سلسلة من القيود على المقدسين بما فيها حريتهم في الحركة[45]، والسكن، والعمل؛ لدفعهم على مغادرة المدينة[46]، وفي مقابل هذه الإجراءات عملت على تشجيع المستوطنين على الإقامة في المدينة وضواحيها، وبذلك نجد أن بناء الجدار القاتل حول المدينة جاء استكمالا، وتدعيماً للهدف الحقيقي له، وهو دفع المواطن المقدسي إلى الهجرة القسرية، وذلك لأن الحكومة الإسرائيلية اعترفت ولأول مرة في عام 2005 بأن ((الاعتبار في تحديد مسار الجدار ليس أمنياً فقط، وإنما يدخل في ذلك اعتبارات أخرى)) .[47]

وتفصيلاً للأثر السلبي للجدار القاتل على المواطنين المقدسيين، فسوف أتحدث عن جانبين: الأول يتعلق بالجانب الاجتماعي، وحقهم في السكن والتعليم، والثاني أتناول

فيه الأثر الاقتصادي السلبي.

(أ) : الأثر السلبي للجدار القاتل على حق المقدسيين في السكن والتعليم:

عمل الجدار القاتل على تقسيم محافظة القدس إلى ثلاثة مقاطع معزولة عن بعضها من جهة، ومعزولة عن باقي المحافظات والمدن الفلسطينية من جهة أخرى، حيث عزلت البلدة القديمة عن مجموعة من الأحياء المحيطة بها عن أي امتداد وتواصل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأحيطت المدينة بالحواجز ونقاط التفتيش من الجهات كافة، مما زاد من معاناة المواطنين الفلسطينيين جمعياً، حيث تعدّ مدينة القدس هي شريان الحياة الرئيس للقرى، والضواحي المحيطة بها في المجالات المختلفة.[48]

حيث قدّرت بعض المصادر عدد المقدسيين الذين سوف يتم عزلهم عن المدينة، ب 120.000 مقدسي، مما دفع أعداداً كبيرة منهم للعودة إلى المدينة حفاظاً على هويتهم وحقهم في السكن فيها، مواجهين في ذلك جميع الصعاب بمفردهم، دون أن يوجد دعم حقيقي و/ أو كاف من السلطة الفلسطينية[49]، حيث عملوا على تأهيل ما يمكن تأهيله من البيوت والمخازن داخل البلدة القديمة ليسكنوا فيها.وبذلك أصبحت مدينة القدس من أكثر مدن العالم ازدحاماً، حيث تبلغ مساحة الشقة في الحي الإسلامي 40م^2، وفي الحي الأرمني 54م^2، وفي الحي اليهودي 75م^2. [50]

لقد أصبح الفقر من معالم المدينة، وقد جرّ معه مظاهر العنف والجريمة، كما أدت عودتهم بأعداد كبيرة إلى ظهور ظاهرة البناء العشوائي في المدينة، والذي أصبح يؤثر بشكل واضح على المشهد العام والحضاري للبلدة القديمة[51]، كما أثرت عودتهم من الضواحي إلى مدينة القدس على عملية التعليم في المدينة؛ حيث أدت هذه العودة إلى الضغط على الغرف الدراسية، في مدارسهم التي هي بيوت مستأجرة، نتيجة لاستيلاء بلدية القدس على المدارس الحكومية، التي كانت تابعة للحكومة الأردنية، مما شكل عبئاً على الطلبة والمدرسين معاً، وأدى أيضاً إلى تسرب الطلبة، لعدم قدرة المدارس على استيعابهم، حيث تراجعت القدرة الاستيعابية لمدارس القدس في عام 2007، إلى أقل من 15% مما دفع معظمهم إلى الالتحاق بالمدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس.[52]

وإمعاناً في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب، فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية علم 2004 أنها ستعمل من خلال الجدار على تبني سياسة تهدف إلى إخراج 15.000 فلسطيني من المدينة القديمة إلى خارج الجدار، علماً بأن هذا العدد يشكل نفس عدد سكان المدينة القديمة، وقد هاجمت السلطة الفلسطينية ونشطاء حقوق الإنسان هذا القرار، الذين

عدّوه بمثابة تطهير عرقي للمدينة[53].

ومن أجل تنفيذ هدفها السابق عملت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء مكاتب للبريد، والتأمين الوطني والخدمات الأساسية التي تقدّم للمواطنين المقدسيين على حاجز قلنديا، الذي يفصل مدينة القدس عن مدينة رام الله، مما يدفع المقدسيين لعدم دخول المدينة للحصول على هذه الخدمات، وبالتالي إفراغها من سكانها[54]، وبذلك ستصبح القدس بعيد اكتمال الجدار الفاصل الذي يحيط بها أشبه بالعزل الانفرادي، والحضاري عن المدن والقرى التي نسجت معها عبر السنين علاقات تجارية، وثقافية واجتماعية.

(ب) : الأثر الاقتصادي للجدار على المقدسيين:

يعدّ الجدار القاتل من أكثر العوامل التي أثرت على الوضع الاقتصادي لمدينة القدس، إنّ المراقب لمراحل إقامة هذا الجدار، يلاحظ أنه يتم بخطوات إسرائيلية مدروسة جيداً، لتحقيق جملة من الأهداف، التي تقود في النهاية إلى إخراج المدينة المقدسة من ارتباطها الطبيعي ببقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجعلها مفتوحة نحو الغرب فقط، أي نحو إسرائيل.[55]

وتشكل مساحة الأراضي التي يلتهمها الجدار القاتل من أراضي القدس، في مراحله النهائية حوالي 2% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، بمساحة تقدر بأكثر من 90 ألف دونم، مما سيؤدي إلى إلحاق الضرر بـ 210 آلاف مواطن فلسطيني في المدينة المقدسة وقراها، البالغ عددها 23 قرية[56]. حيث قامت وتقوم السلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي، وهدم البيوت المقامة عليها، وقلع الأشجار المثمرة، وتدمير جميع المنشآت الفلسطينية التي تعترض مساره [57].

وقد تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في المدن، بشكل سلبي من تشيّد الجدار حولها، ودفعها للارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وتقليل نسبة ارتباطها بالاقتصاد الفلسطيني [58]، وهذا يشير إلى تزايد انتهاء دورها (محور للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني) [59]، نظراً لحرمان الجدار لمواطني الضفة الغربية ولبضائع ومنتوجات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، (وهي السلع الأرخص ثمناً من السلع الإسرائيلية) من دخول المدينة، [60] مما أدى إلى تقليص نسبة مبيعات تجار المدينة بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى إغلاق بعض المحال التجارية، مما زاد من ارتفاع نسبة الفقر في المدينة.[61] ولولا الدور الفعال الذي قام به مواطنو فلسطين المحتلة عام 1948 في تكثيف زياراتهم للمدينة بشكل دائم، وخاصة في أيام الجمع، والعطلات الرسمية والدينية، والأعياد لكانت نسبة المحال المغلقة أكثر من ذلك بكثير، كما أن القطاع الصناعي في المدينة قد أصابه الضرر بشكل

واضح، وبخاصة أنه يشكل ما نسبته 15% من القوى العاملة في المدينة، وبلغت نسبة الانخفاض في الإنتاج من 60%–70% [62] مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدينة، والتي وصلت في عام 2002 (المرحلة الأولى لبناء الجدار) إلى 23% من حملة الهوية الزرقاء (المقدسيين) و 30% من حملة هوية الضفة الغربية، وبمتوسط 27% لمحافظة القدس بأكملها، مما أدى إلى وجود ما يزيد عن عشرين ألف عاطل عن العمل في المحافظة، ومما زاد ويزيد من ارتفاع هذه النسبة في القدس تحديداً هو التعامل السلبي (للمؤسسات والمصانع الإسرائيلية) مع السجناء الأمنيين المقدسيين، حيث تمتنع عن تشغيلهم.[63]

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات في المدينة هو الأكثر استهدافاً من بناء الجدار حول المدينة؛ لأن السيطرة على الأرض، وإقامة الأبنية لصالح المستعمرين اليهود، هو الهدف الرئيس للسياسة الإسرائيلية، وقد قطعت إسرائيل شوطاً بعيداً في هذا المجال، وذلك بإتباعها لسياسات عدة أهمها: الاستيلاء على أملاك الغائبين، [64] ووضع قيود شديدة ورسوم باهظة على البناء الفلسطيني في المدينة والذي يصل بالمعدل إلى حوالي 30 ألف دولار أمريكي كرسوم بناء للوحدة السكنية بمساحة 120م^2. [65]

الخاتمة والتوصيات:

كان الهدف من هذه الدراسة إبراز أن بناء إسرائيل للجدار القاتل، جاء من أجل تحقيق أهداف متعددة، قد يكون أهمها على الإطلاق ضمان السيطرة الإسرائيلية الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك خلافاً لكثير من القرارات الدولية التي صدرت بإدانة استنزاف الموارد الطبيعية وبخاصة الثروة المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وحتى اليوم، إضافة إلى تحقيق هدف اقتصادي واضح، وهو إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، لتحقيق مصالحها الاقتصادية الذاتية على حساب المواطن الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناءً على ذلك فإنني أوصي بما يأتي:

♦ **أولاً:** بالنظر إلى الآثار الكارثية لهذا الجدار على المواطنين الفلسطينيين كافة، والسلطة الوطنية الفلسطينية على حد سواء، لذلك يتعين أن يتم التعامل معه بحجم الآثار الكارثية الناجمة عنه، وعليه يجب على الجهات القانونية الفلسطينية في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، وبخاصة نقابة المحامين الإطلاع بدورها في مواجهته قانونياً وقضائياً، وأن تبدأ حالاً بإعداد ملفات قانونية معمقة حول الجدار، وآثاره السلبية، وحصر الأضرار الناجمة عنه في الجوانب كافة، لتكون هذه الملفات جاهزة عند طلب

المفاوض الفلسطيني، أو عند الحاجة إليها.

♦ **ثانياً**: بما أن القضاء على الآثار السلبية للجدار القاتل لا يكون إلا بإزالته، تطبيقاً واحتراماً للشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، وتنفيذاً للرأي الاستشاري الهام، الذي صدر بشأنه عن محكمة العدل الدولية عام 2004، ولكن إلى أن يتحقق ذلك يمكن القيام بعدة إجراءات عاجلة لمقاومة هذه الآثار والتغلب عليها.**وتتلخص بما يأتي**:

أ. على السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والمؤسسات الدولية أن تعمل على إيجاد فرص عمل للمتضررين من بناء الجدار، مع إعطائهم الأولوية في سياسات التشغيل والتوظيف، ليتدبروا أمورهم المعيشية بأسلوب أخلاقي، ومهني، يرقى إلى مستوى تضحياتهم الجمة.

ب. لابد من سلسلة من الإجراءات العاجلة والفورية، لتعويض فقدان الدخل، أو محدوديته، وذلك من خلال القيام بمشاريع صغيرة ومنها مشاريع الاقتصاد المنزلي، وتأمين مِنَح و/ أو قروض صغيرة وميسرة بدون فائدة، أو بفائدة قليلة، لتسهيل قيام النساء بمشاريع اقتصادية منزلية، تساهم في تغطية احتياجات الأسرة.

ت. لابد أن يتزامن ذلك مع تكثيف وتوسيع مساهمة المؤسسات الدولية في إدخال المواد الضرورية للإنتاج، من أجل الاستهلاك المحلي، وبخاصة أن هذه المؤسسات لديها القدرة على الحصول التصاريح اللازمة بطرق أسرع، وأضمن من المواطن العادي، والمؤسسات المحلية.

ث. يتعين على المؤسسات الدولية وبخاصة العاملة داخل الخط الأخضر أن تستمر، بل وتوسع من مطالبتها وضغطها على السلطات الإسرائيلية لإزالة الحواجز، وفتح الطرق و البوابات المغلقة، ليتمكن المواطنون من القيام بأعمالهم بسهولة ويسر من أجل تأمين حياة كريمة لأسرهم، خاصة أن هنالك قناعة متزايدة لدى المواطنين الفلسطينيين، بان الجهد المبذول من تلك المؤسسات في هذا الاتجاه، لا زال دون الدور المأمول.

♦ **ثالثاً**: بالنسبة لمدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية الوليدة، فعليها أن توائم وضعها مع ما فرضه عليها الجدار القاتل من متغيرات في ظل عدم ممارسة السلطة الفلسطينية لدورها في المدينة بشكل فاعل، وعدم وجود قيادة سياسية موحدة، لإدارة ورعاية شؤون مواطنيها، بعد وفاة فارس المدينة المناضل المرحوم (فيصل الحسيني) ، وهنا فإن القطاع الخاص في المدينة، هو القادر على التحرك بحرية أكثر للمساعدة في التغلب على الآثار القاتلة للجدار على المدينة المقدسة ومواجهتها.

الهوامش:

1. لقد آثرت أن أطلق على جدار الفصل العنصري في هذا البحث مصطلح (الجدار القاتل) نظراً لما يمثله هذا الجدار من رغبة صهيونية دفينة لقتل وإبادة كل ما هو فلسطيني، من شجر وحجر وبشر، علماً بأن الحكومة الإسرائيلية، وكذلك وسائل إعلامها قد استخدموا عدة مسميات لهذا الجدار منها (السياج، والجدار الأمني، وجدار الفصل، وغيرها) ، ولكن هذه المسميات تعتمد على التضليل، لأن الهدف الرئيس من بناء الجدار هو سلب أكبر قدر من مساحة أراضي الضفة الغربية، وضم ما تم تشييده بصورة غير مشروعة من مستوطنات عليها إلى إسرائيل، فقد جاء في دراسة عن الجدار صدرت عام 2005، ان 56 مستوطنة إسرائيلية، وما نسبته (65%) من مستوطني الضفة الغربية، بدون المستوطنات المقامة في القدس الشرقية، سوف يكونون في الجزء الشرقي من الجدار.أنظر: – Hilwig، Elin B.The barrier in the occupied Palestinian territory "protection of private property under international humanitarian and human rights law، published by Wolf Legal publishers، 2005.P7،

2. تقرير فريق تنسيق المساعدات المحلية، آيار، 2003، ص42.

3. The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities، A follow– up Report to The Humanitarian and Emergency Policy Group "HEPG" And the Local Aid Coordination Committee "LACC" Update No.3، November 30، 2003، p10.

وقد جاء في دراسة أجرتها وزارة الاقتصاد الفلسطيني عام 2003 بأن نسبة المبيعات الموجهة للمواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في القطاع التجاري والصناعي قد انخفضت من 50% إلى 17% فقط، مما أدى إلى انخفاض في القوة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين بنسبة 52%. أنظر: الحوراني، عبدالله، أثر الجدار العنصري التوسعي على المواطنين الفلسطينيين، ص7.

4. Muller، AndreasTh، A wall on the green line? Israel's wall project under scrutiny، 3rd، updated and prevised edition، a publication of the alternatives center، May 2006،p67.The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities، op.cit، p11.

5. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيان خطي، (30 كانون الثاني/ يناير 2004) ، ومرافعة شفوية، 23 شباط/ فبراير، 2004، ص104.

6. Azarov، Velentina، Al– Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Con–struction white washes Egregious violations of internation–al law ، 2011، p14.

وتاكيداً لما سبق من أن الهدف الرئيس لبناء الجدار القاتل هو ضم أكبر مساحة أرض ممكنة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، ما جاء في دراسة حديثة، صادرة عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، في الأراضي المحتلة (بتسليم) بأنه سيترتب على اكتمال بناء الجدار القاتل ضم 9.5% من مساحة الضفة الغربية، ومقام عليها 60 مستوطنة إسرائيلية إلى إسرائيل.أنظر: Bitselem، The separation Barrier (1) ، May 6، 2010، p2

7. الموقع الالكتروني محور الرياض: www.alriyadh.com

8. عبدربه، حسن، الجدارجريمة العصر، مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الإجتماعي، وفاق، ط1، تشرين ثاني، 2004 ص112.

9. مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف 2006، ص21.

10. د.كامل، ابراهيميوسف.جدارالضموالفصلالعنصري، والدولةالفلسطينيةالعتيدة! الناشرباحثللدراسات، بيروت، تشرينالثاني 2005، ص216، وقد أشارت دراسة صدرت عام 2006 بأن سعر صندوق البندورة الذي يزن 15 كلغم قد انخفض في عام 2004 من 3.5 دولار إلى أقل من نصف دولار أمريكي، كما انخفض سعر الكيلو غرام الواحد من زيت الزيتون من خمس دولارات إلى دولارين فقط.أنظر: Dolphin، Ray.The west bank wall (unmaking Palestine) ، Pluto press، London Ann Arbor، M، 2006، p94.

11. جاء في دراسة نشرت في صيف عام 2006 في مجلة الإنساني التي تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن بناء الجدار أدى حتى ذلك التاريخ إلى مصادرة (165.000) دونم من أخصب الأراضي الزراعية، المزروعة بأكثر من (701.000) شجرة مثمرة من الزيتون، والحمضيات، وغيرها من الأشجار المثمرة، كما أدى الجدار إلى إقتلاع حوالي (100.000) شجرة زيتون، وتجريف (230.000) دونم من الأراضي الزراعية، إضافة إلى عزل (238.350) دونم، كما أدى أيضاً إلى فصل المزارعين من 71 قرية فلسطينية

عن أراضيهم الواقعة خلف الجدار، مما تسبب في حرمان آلاف الأسر الفلسطينية من مصدر دخلها، ورزقها الأساسي.أنظر مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف 2006، ص20.

12. ومن الوسائل التي اتبعتها اسرائيل للتحايل على القانون والحيلولة دون إمكانية زراعة الأرض الواقعة خلف الجدار، تمهيداً لمصادرتها مستقبلاً، بأن تصدر التصريح بإسم ابن صاحب الأرض أو بإسم المورث الميت (استغلالاً لكون السجل العقاري قد لا يحمل أسماء الورثة) وعدم صدوره بإسم الأب، أو بإسم الوارث الحي، الذي يستطيع دخول الأرض وزراعتها، وبذلك تبقى الأرض من دون زراعة أو محصول.أنظر: د.القاسم، أنيس مصطفى، جدار الكارثة، بحث منشور في كتاب الجدار العازل الاسرائيلي، فتوى محكمة العدل الدولية "دراسات ونصوص، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/ يونيو 2007 ص92.

13. ومع ذلك لا تقوم بمنحها لملاك تلك الأراضي، إذا كانت الجهات الأمنية الإسرائيلية تعتقد بأنهم يشكلون خطورة على الأمن الإسرائيلي، و/ أو سبق أن أدين أياً منهم بتهم امنية.انظر: Muller، AndreasTh، A wall on the green line? Op.cit، pp63– 64.

14. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص86.

15. Dolphin، Ray.The west bank wall، op.cit، p94.

16. Muller، Andreas Th، A wall on the green line? Op.cit، p69.

17. وتعتبر أعمال التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين المترتبة على مصادرة أراضيهم الزراعية، والامتناع عن منحهم التصاريح لزراعة المتبقي منها بمثابة جرائم جسيمة، وانتهاك واضح للمادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمادة 85/ 4 من اللحق الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م.

انظر في مدى انطباق عناصر الجرائم الجسيمة على أفعال المصادرة الإسرائيلية في تتاب: – Hilwig، Elin B.The barrier in the occupied Palestinian te ritory، op.cit،، pp 47– 50.

18. مجلة الإنساني، مرجع سابق، ص21، وقد قدّر البنك الدولي أثر الجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الأولى من بنائه بأن ما لا يقل عن 60% من المواطنين الفلسطينيين، يعيشون دون مستوى خط الفقر، وان نسبة البطالة قد بلغت 53% من القوى العاملة، كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار القاتل، مدمرة، وبلغت

حد أزمة إنسانية خانقة، وهذا ما جاء في تقرير بعثة المبعوثة الشخصية للامين العام للأمم المتحدة كاترين برتيني.أنظر: محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص70– 71.

19. د.القاسم، أنيسمصطفى، جدارالكارثة، مرجع سابق، ص91.

20. Hilwig، Elin B.The barrier in the occupied Palestinian territory، op.cit، p9.

21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية التي يمر بها جدار الفصل العنصري، تموز، 2004، لذلك فقد أشار تقرير الأمم المتحدة المتعلق ببرنامج الغذاء العالمي أن 55% من منطقة جنين تحديداً سيتضررون من بناء الجدار، كما أن بعض القرى بالقرب من الجدار مثل قرية زيتا التي كانت تزود القرى والمحافظات الفلسطينية الأخرى بالمواد الغذائية الزراعية، أصبح يعتمد ثلثي سكانها على المساعدات.أنظر: Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، ed by Sorkin Michael، Published by The New press، New York، 2005، p113.

22. ففي المرحلة الأولى فقط من إقامة الجدار القاتل، تم إصدار 280 أمر هدم، كما تم تجريف 21 ألف دونم من الأراضي الزراعية، انظر بارات، كلودي، تحليل قانون للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترجمة المحامي قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (37) ، كانون الأول، 2004، ص43.

23. Hilwig، Elin B.The barrier in the occupied Palestinian territory، op.cit، p9.

ومن اجل التغلب على الضائقة الاقتصادية عملت كثير من الأسر الفلسطينية على القيام بعدة إجراءات للتكيف مع الواقع الجديد منها، مضاعفة الانتاج من خلال محاولة استغلال أكبر ما يمكن استغلاله من الأراضي المتبقية بما فيها الحدائق المنزلية.

أنظر كتاب إيلين، جدار الفصل العنصري و العائلة الفلسطينية، أليات التكيف والمواجهة، ص2.

24. د. القاسم، أنيس مصطفى، جدار الكارثة، مرجع سابق، ص 94–93.

25. Hilwig، Elin B.The barrier in the occupied Palestinian territory، op.cit، p11.

26. حيث كان يعمل داخل إسرائيل حوالي 125 الف عامل، منهم 40 ألف يعملون بتصاريح والباقي بدون تصاريح، وبسبب الجدار القاتل، وما تبعه من سياسة الإغلاق فقد منعوا من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، مما أسهم في زيادة معدلات البطالة الحالية، والتي وصلت في الضفة الغربية المحتلة إلى أكثر من 35%، وسوف ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير في حالة اكتمال بناء الجدار القاتل، انظر د.كامل، يوسف، جدار الضم والفصل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص 216–217.

27. أبو الرب، محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث والدراسات، العدد 3، نيسان، 2004، ص269.

28. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص105.

29. فقد بلغ عدد الذين لا يعملون (سواء كانوا يبحثون عن عمل أم لا) في المناطق التي يمر بها الجدار القاتل، 34 ألف شخص خلال الربع الأخير من عام 2003 فقط، أنظر: د.كامل، ابراهيميوسف.جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! مرجع سابق، ص218.

30. المرجع السابق، ص217.

31. ويمكن لمواطني الضفة الغربية أن يتقدموا بطلب هذه التصاريح، إما بأنفسهم، أو عبر مؤسسة معينة (مستشفى، مدرسة...) وغالباً يقوم ضباط الارتباط الفلسطيني بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي نيابة عن الأفراد، علماً بأن عملية تقديم الطلب صعبة، ومذلة، ومستهلكة للوقت، وتواجه غالباً بالرفض، بحجج أمنية، ولا تقوم السلطات الإسرائيلية بشرح أسباب الرفض، مع إعطاء مقدم الطلب فرصة اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، مما يعتبر أمراً مكلفاً، ويستهلك وقتاً طويلاً.أنظر: The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities، East Jerusalem، U.N office for the coordination of Humanitarian Affairs، (OCHA) ، occupied Palestinian Territory، January 2008، update No.7، 2nd edition، p12.

32. Ibid، p12

33. عدا المعاناة الناجمة عن تقييد دخول مواطني الضفة الغربية للمدينة المقدسة للعلاج أو الدراسة أو العبادة وغيرها، فقد اتسمت اجراءات اجتياز الحواجز ممن حصلوا على التصاريح بالمعاناة والتأخير، حيث يتوجب على حامل التصريح الذي يدخل الحاجز أن يسير من خلال ممر أسمنتي محاط بسياج معدني، ليمر عبر خمس بوابات دوارة،

وتمر ممتلكاته الشخصية عبر آلة مسح ألكتروني، ولا يمكن لأكثر من شخص واحد أن يمر عبر البوابات الكهربائية، مما يتسبب بتأخير قد يصل إلى ساعة أو ساعتين خلال أوج ساعات السفر والتنقل، أنظر: The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities، op.cit، p12.

34. أخبار الوطن، www.egyptiaongreans.com

35. فلسطين من أجل الحرية والاستقلال، www.falasteen.com

36. حيث أن التجار والقطاع الخاص والذي عانى كثيراً خلال فترة الانتفاضتين الأولى والثانية، أصبحت معاناته أكبر بعد الشروع في بناء الجدار القاتل، وبخاصة في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، وأقرب مثال على ذلك ما حصل في قرية (نزلة عيسى) حيث تم هدم 27 محلاً تجارياً في سوق البلدة نتيجة لأعمال بناء الجدار، أنظر: Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، op.cit، p118.

37. كتّاب، إيلين: جدار الفصل العنصري، والعائلة الفلسطينية، مرجع سابق، ص2.

38. المرجع السابق، نفس الصفحة

39. حيث تكرر ذلك مرات عديدة، وبخاصة في المنازل القريبة من مكان الاجتماع وأعمال بناء الجدار، ورغم تكرار تصليحها من قبل أصحابها، إلا أن البعض الآخر لجأ إلى تغطية الشبابيك بألواح الكرتون والقماش، أنظر: Case Study on the Villages of Al– Nabi Saleh، Repression of non– violent protest in the occupied Palestinian territory، Al– Haq، Ramallah، 2011، p19.

40. Ibid، p18.

41. التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ص1.

42. أنظر في تفصيل هذه الإجراءات في كتاب: حلبي، أسامة، القدس، أثار ضم القدس إلى إسرائيل، على حقوق سكانها العرب، الناشر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، أيلول، 1990، ص 12–7.

43. والذي نصت المادة الأولى منه على أن "القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل"، أنظر كتاب القوانين لسنة 1980 (5/ 8/ 1980) ص186.

44. Monaghan ، lisa and Careccia ، grazia ، the annexation wall

، and it's accociated Regiem ، second edition، Al – Haq – June 2012، p 17.

45. مثال ذلك بلدة (بيت حنينا القديمة) ، المقدسية، والتي فصلها الجدار القاتل حول القدس، عن (بيت حنيا الجديدة) ، بالطريق السريع المحاط بالسياج، الذي يربط القدس الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية في شمال غرب القدس، حيث أصبح على سكان بيت حنينا القديمة أن يسلكوا طريقاً التفافياً طويلاً، أو أن يعبروا من خلال نفق تحت الطريق السريع للوصول إلى بيت حنينا الجديدة، للتواصل مع أسرهم وأقاربهم، أنظر: محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، هامش، 238، ص98.

46. ولكن ما حصل على أرض الواقع مغاير تماماً للرغبة الإسرائيلية، في تفريغ المدينة من سكانها، حيث شهدت المدينة المقدسة هجرة معاكسة إلى المدينة، بلغت رجوع حوالي 300 عائلة إلى القدس، أسبوعياً.أنظر: مقال بعنوان (الجدار يفعل فعله) صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية، بتاريخ 8/ 7/ 2009.

47. فقد اعترف (مائير شمغار) المستشار القضائي السابق لإسرائيل، بأن الجدار الذي يقام بمدينة القدس، سوف يسمح للقيّم على أملاك الغائبين، بأن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار، أنظر: مرغليت، دان، فضيحة صنعت في القدس، صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 25/ 1/ 2005.

48. Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، op.cit، p114

49. Ibid، p114.

50. التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، مرجع سابق، ، ص10.

51. المرجع السابق، نفس الصفحة.

52. أبو السعود، عزام، الوضع الإداري والاقتصادي لمدينة القدس،، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (حول الاوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية) ، المداخلات، والملخص التنفيذي، تحرير هشام عورتاني، نيسان، 2007، ص18.

53. Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، op.cit، p115.

54. جدار الفصل العنصري، حقائق وأرقام، www.minfo.gov

55. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، 2008، ص6.

56. أمين نت.www.amin.org

57. أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات التي تقع خلف الجدار، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004، ص5.

58. Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، op.cit، p114

59. فعلى سبيل المثال فقد أدى الجدار إلى إغلاق 730 منشأة تجارية في بلدة الرام وحدها من أصل 1650 منشاة تجارية مسجلة، كما أدى إلى أن يترك المستثمرين هذه البلدة. بالإضافة إلى إغلاق بعض البنوك الفلسطينية لفروعها فيها، ومنها البنك العقاري. أنظر: خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية) الأمم المتحدة، مكتب الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تموز 2009، ص14.

60. انظر البنك الدولي: عامان بعد لندن، إعادة البدء بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، تقرير المراقب الاقتصادي، التقرير المقدم إلى لجنة AD.HOC Liaison، 24 أيلول 2007، ص20، حيث أشار البنك الدولي أن نسبة مبيعات بضائع الضفة الغربية في القدس الشرقية انخفضت من 21% إلى 18% بين عامي 2000–2005، بينما أصبحت التجارة من غزة خارج نطاق الاقتصاد المقدسي بشكل كامل.

61. Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، op.cit، p115.

62. مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس، آيار 2002، ص19.

63. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، مرجع سابق، ص 19–20.

64. Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، Against The Wall، op.cit، p115.

65. مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية (المداخلات والملخص التنفيذي) تحرير هشام عورتاني، مرجع سابق، ص3.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع بالعربية:

1. بارات، كلودي، تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترجمة المحامي قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (37) ، كانون الأول، 2004
2. التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.
3. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، 2008.
4. حلبي، أسامة، القدس، أثار ضم القدس إلى إسرائيل، على حقوق سكانها العرب، الناشر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، أيلول، 1990.
5. خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الانسانية) تموز 2009، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.
6. أبو السعود، عزام، الوضع الإداري والاقتصادي لمدينة القدس، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (حول الاوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية) ، المداخلات، والملخص التنفيذي، تحرير هشام عورتاني، نيسان، 2007.
7. شحادة، رجا، قانون المحتل (إسرائيل والضفة الغربية) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ط1، بيروت، 1990.
8. عبدربه، حسن، الجدار جريمة العصر، مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي، وفاق، ط1، تشرين ثاني، 2004.
9. القاسم، أنيس مصطفى، جدار الكارثة، بحث منشور في كتاب الجدار العازل الإسرائيلي، فتوى محكمة العدل الدولية «دراسات ونصوص، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/ يونيو 2007.

10. كامل، ابراهيم يوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! الناشر باحث للدراسات، بيروت، تشرين الثاني 2005.

11. مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس، آيار 2002.

ثانياً ـ المراجع بالإنجليزية:

1. *Azarov, Velentina, Al- Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel›s Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law , 2011*
2. *The Apartheid Wall Campaign, stop Israel's Stranglehold of Palestine, Report 1, produced by: The Apartheid Wall Campaign, Campaign Headquarters: Palestinian Environmental NGOs.*
3. *Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory «protection of private property under international humanitarian and human rights law, published by Wolf Legal publishers, 2005.*
4. *Muller, Andreas Th, A wall on the green line? Israel's wall project under scrutiny, 3rd, updated and prevised edition, a publication of the alternatives center, May 2006.*
5. *Dolphin, Ray. The west bank wall (unmaking Palestine) , Pluto press, London Ann Arbor, M, 2006.*
6. *Stop the wall in Palestine, (facts, testimonies, analysis and call to action, the Palestinian Environment NGO's Network (pEN Gon) , June 2003, Jerusalem.*
7. *The Impact of Israel›s Separation Barrier on Affected West Bank Communities, may, 2003.*
8. *Case Study on the Villages of Al- Nabi Saleh, Repression of non- violent protest in the occupied Palestinian territory, Al- Haq, Ramallah, 2011*
9. *The Impact of Israel›s Separation Barrier on Affected West Bank Communities, A follow- up Report to The Humanitarian and Emergency Policy Group «HEPG» And the Local Aid Coordination Committee «LACC» Update No. 3, November 30, 2003*
10. *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian*

Communities, East Jerusalem, U. N office for the coordination of Humanitarian Affairs, (OCHA) , occupied Palestinian Territory, January 2008, update No. 7, 2nd edition.

11. *Monaghan , lisa and Careccia , grazia , the annexation wall , and it›s associated Regime , second edition, Al – Haq – June 2012.*
12. *Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, ed by Sorkin Michael, Puplished by The New press, New York, 2005.*

ثالثاً ـ أبحاث ودراسات باللغة العربية:

1. أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات التي تقع خلف الجدار، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004.
2. تقرير فريق تنسيق المساعدات المحلية، آيار، 2003.
3. الحوراني، عبدالله، أثر الجدار العنصري التوسعي على المواطنين الفلسطينيين.
4. أبو الرب، محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث والدراسات، العدد 3، نيسان، 2004
5. د. عورتاني، هشام (تحرير) مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية، والتجارية في القدس العربية، المداخلات والملخص التنفيذي، المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وجامعة القدس، نيسان 2007.
6. كتّاب، إيلين، جدار الفصل العنصري والعائلات الفلسطينية، آليات التكيف والمواجهة.
7. المراقب الاقتصادي، التقرير المقدم إلى لجنة AD. HOE Liaison، 24 أيلول 2007

رابعاً ـ قرارات المحاكم:

1. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيان خطي، (30 كانون الثاني/ يناير 2004) ، ومرافعة شفوية، 23 شباط/ فبراير، 2004.
2. كتاب القوانين لسنة 1980، القرار رقم 5/ 8/ 1980.

خامساً ـ مجلات، صحف، مواقع الألكترونية:

1. مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف 2006.
2. مقال بعنوان (الجدار يفعل فعله) صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية، بتاريخ 8/ 7/ 2009.
3. مقابلة لشمعون بيريس في صحيفة الجيروساليم بوست بتاريخ 1/ 7/ 1994م.
4. الموقع الالكتروني محور الرياض: www. alriyadh. com
5. أخبار الوطن، www. egyptiaongreans. com
6. فلسطين من أجل الحرية والاستقلال، www. falasteen. com
7. جدار الفصل العنصري، حقائق وأرقام، www. minfo. gov
8. أمين نت. www. amin. org
9. مركز الدراسات والاستطلاعات الإستراتيجية المستقل www. iccp. org.
10. مرغليت، دان، فضيحة صنعت في القدس، صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 25/ 1/ 2005.